

الوضع الديمغرافي في الجزائر والعوامل المتحركة فيه أثناء الاحتلال الفرنسي

أ / جوييدة عميرة - جامعة الجزائر

أجري أول تقدير للسكان في الجزائر بعد سقوطها في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1836⁽¹⁾ وقدر حينها بحوالي 487 679 نسمة، كان منهم 180 330 أجنبي/معمار سواء من الجنسية الفرنسية أو الجنسيات الأوروبية الأخرى.

فعند وصول الفرنسيين إلى سيدي فرج عام 1830، تبعهم بعد ذلك عدد من المهاجرين الفرنسيين (سياسة بيجو Bugeaud) حيث قدرت نسبتهم سنة 1844 بـ 44% أي 11 000 ساكن من بين 25 000 أوروبي.

إن عدد الجزائريين مع بداية الاحتلال الفرنسي كان مرهونا بالأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، خاصة تلك التي كانت تتعلق بحركة المقاومة، هذه الأخيرة مع انتشار الفقر والبؤس عملت على توقيف حركة النمو السكاني في المجتمع، حيث كانت الوفيات تفوق عدد الولادات في بعض الأحيان وعرفت بذلك زيادة متوسطة وسالبة خاصة ما بين 1861 - 1866 و 1866 - 1872. كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور معدل النمو السنوي في الجزائر ما بين 1856 - 1896.

الفترة	معدل النمو الطبيعي %	الفترة	معدل النمو الطبيعي %
1861 - 1856	2,9 +	1881 - 1876	2,8 +
1866 - 1861	0,5 -	1886 - 1881	3 +
1872 - 1866	3,6-	1891 - 1886	1,7 +
1876 - 1872	3,9 +	1896 - 1891	1,1 +

Source: Abdelhani Guend. La population de l'Algérie, évolution passée et perspectives d'avenir, OPU, Alger, 1994, p.8

(1) ONS. Collection statistique, N°18, Alger, Mars 1988, P.27

فلم يكن النمو السكاني في الجزائر مستقرا في الفترة الممتدة ما بين 1830-1886، تارة ينخفض وتارة أخرى يرتفع، والسبب في ذلك هو رفض الشعب الجزائري للاحتلال الذي عبر عنه بالمقاومات الشعبية فتعرضت بذلك عدة قبائل إلى الهلاك والترحيل الإجباري إلى المناطق النائية - الصحراوية والجبليّة - و حتى إلى الشرق الأوسط من أجل السيطرة على المناطق الشمالية والأراضي الخصبة. ففي سنة 1858، وصل عدد الأوروبيين في الجزائر إلى حوالي 189 000⁽¹⁾. هذا العدد انخفض إلى 160 000 سنة 1886. وفي وهران فقط سنة 1911 أحصى حوالي 95 000 فرنسي الجنسية و 92 000 إسباني⁽²⁾ معمر، هؤلاء المعمرون بطبيعة الحال استولوا على الأراضي الخصبة الجزائرية و لقد قامت السلطات الفرنسية بإصدار مرسوم 24 مارس 1843 الذي نص على حجز الأملاك الدينية/الحبوس⁽³⁾ ha bous والأراضي الحكومية البايلك Le Beylik والتي هي أصل ملكية الداى، ثم أصدرت كذلك قانون 16 جوان 1851⁽⁴⁾ الذي أعلنت فيه امتلاكها للغابات الجزائرية - هذا القانون الذي فرق بين الملكية ذات الميزة الفردية و ملكية العرش ذات الميزة الجماعية - واثّر هذا بلغت ملكيات الأوروبيين للأراضي الخصبة والغابات سنة 1850 حوالي 115 000 هكتار، وفي سنة 1870 بلغت حوالي 765 000 هكتار، ثم حوالي 1 635 000 هكتار سنة 1890.⁽⁵⁾

إذا هذا الاستيلاء على الأراضي الجزائرية من طرف المعمرين أدى إلى بؤس وفقر السكان. فتزايدت الأمراض والأوبئة كالتيفيس الذي انتشر في سنة 1861 و 1863 و 1872 والكوليرا Choléra ما بين 1867 - 1868.

كل هذه العوامل أدت إلى تذبذب المسار الديموغرافي للسكان الجزائريين والذي تميز بمعدلات عالية للوفيات، فمثلا في سنة 1842 توفي 90 ساكن من أصل 300 ببوفريك لوحدها بسبب الملاريا وفي نفس السنة توفي 250 مهاجر/معمر كذلك بالكوليرا في منطقة مرنقو Marengo.⁽⁶⁾

(1) Daniel Rivet. "Le rêve arabe de Napoléon II", in l'histoire, Op.cit, P. 27

(2) Benjamin Stora. Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, La découverte, Paris, 1991, P.31

(3) Bernard Drez. "Main basse sur les terres", in l'histoire, Op.cit, P. 35

(4) IBID, P. 26

(5) Benjamin Stora. Op.cit, P. 48

(6) IBID, P. 30

ونظرا لارتفاع عدد المصابين بالأوبئة والأمراض الأخرى مع حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر أنشأ جوزاف St.Joseph وأخته سنة 1835 مؤسسة استشفائية Le Baron de Vialar في بوفاريك لاستقطاب الأهالي وهذا إثر وباء الكوليرا لسنة 1835، كذلك أنشئت مؤسسة استشفائية في أعالي العاصمة/بيوزريعة أين كان يعالج اليهود الفقراء الذين أصيبوا بهذا الوباء.⁽¹⁾

إلا أن أهم فترة انخفض فيها عدد السكان بالجزائر كانت ما بين 1861 – 1872 والتي سماها المؤرخون – بالمذبحة الديموغرافية – حيث خلفت خسائر بشرية كبيرة.

فبالإضافة إلى عملية التجويع باستلاب الأراضي الجزائرية وما نتج عنها من أوبئة وأمراض نجد أن الاستعمار الفرنسي انتهج سياسة كانت ترمي دائما إلى التقليل من السكان الأصليين، وفي المقابل تشجع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر بتقديم امتيازات وإغراءات مالية ومادية كالأراضي، حتى يطفى عددهم على عدد الأهالي الأصليين.

إن الاستعمار الفرنسي لم يتمكن من احتلال كل التراب الوطني بسهولة حتى بداية القرن الماضي، نظرا لاحتدام الصراع بين السكان الأصليين والجنود الفرنسيين وكذا لشساعة مساحة الجزائر. ونظرا لكل تلك العوامل – انتشار الأوبئة الفتاكة، المجاعات، المشادات العسكرية – كان نمو السكان الجزائريين متباطئا، فلم يتضاعف عددهم إلا بعد أكثر من نصف قرن أي حوالي 56 سنة وكان ذلك ما بين 1845 – 1901. كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 2: تطور عدد السكان الجزائريين ما بين 1845 – 1901.

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2 028 000	1861	2 737 000	1876	2 479 000	1891	3 577 000
1851	2 324 000	1866	2 656 000	1881	2 842 000	1896	3 781 000
1856	2 310 000	1872	2 132 000	1886	3 287 000	1901	4 089 000

Source: Rabah Brahimi. "Démographie, projections de population 1990 – 2010", in Collections Statistiques, N°50, Alger, SD, p. 5

(1) Mohamed Amir. L'histoire de la santé en Algérie, OPU, Alger, SD, P. 62

إن معدلي الولادات والوفيات كانا مرتفعين ومتقاربين كثيرا في معظم الفترات هذا ما فسر ثبات الزيادة الطبيعية وانخفاضها في بعض الأحيان إلى أقل من 1% في السنة. وفي بعض الأحيان يفوق معدل الوفيات معدل الولادات كما حدث سنة 1867، أين تعرضت مدينة الجزائر إلى زلزال عنيف في جانفي من نفس السنة وبعدها بفترة قصيرة انتشر وباء الكوليرا - في صائفة هذه السنة - وكذا الجفاف الذي أدى إلى المجاعة وانتشار داء التيفيس، اللذان حصدا بدورهما 522 000 نسمة وهو الفارق بين عدد السكان بين تعدادي 1866 - 1872 منها 300 000 ضحية بسبب مجاعة عام 1868⁽¹⁾. ورغم هذه الأزمات نجد ارتفاع الإنجاب خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1872 - 1876 أين قدر معدل الزيادة الطبيعية بـ 3,9%، وهي استراتيجية تلقائية من الأهالي للحد من الخسائر البشرية التي تعرض لها المجتمع.

إن المتتبع للإحصائيات السكانية في الجزائر في القرن الأول من الاحتلال الفرنسي، يلاحظ أن الجزائر مرت بمرحلة ركود وتبدأ من فترة الاحتلال لتنتهي سنة 1886. وهي أخطر مرحلة عرفت الجزائر في نموها السكاني إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدنّي باستمرار حتى بلغ 2 134 000 ساكن فقط بعدما كان 2 737 000 نسمة سنة 1861، أي أنها فقدت في هذه الفترة حوالي 603 000 ساكن. ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار مختلف الأوبئة التي اجتاحت الجزائر خلال سنوات 1851، 1866، 1868، ثم الحروب والمشادات العسكرية ابتداء من عام 1849 حتى عام 1881 وأخيرا الانخفاض في المستوى الصحي العام لقلة المصالح الاستشفائية والأطباء... الخ.

ونشير هنا أنه رغم إصدار فرنسا لمرسوم 7 ديسمبر 1830 الذي نص على عدم السماح بدفن أي جثة في المقابر اليهودية والمسلمة والمسيحية بدون إذن من السلطات الفرنسية⁽²⁾. إلا أن تسجيلها والتصريح بها لم يمس شرائح كبيرة من السكان، لهذا تعاقبت عدة مراسيم وقوانين تنص على إجبارية تسجيل الولادات والوفيات بين الأهالي المسلمين خاصة. إلا أن نسبة التبليغ بقيت ضئيلة.

(1) Chambre de commerce. Statistiques générales de l'Algérie, Imprimerie Nationale, Paris, 1988, P. 62

(2) Dominique Tabutin. Mortalité infantile et juvénile en Algérie, travaux et documents cahier, N°77, PUF, Paris, 1976, P. 2

جدول رقم 3: التصريح بالوفيات في منطقة متيجة والساحل الجزائري في سنتي 1867 و1868.

منطقة متيجة				منطقة الساحل			
الأماكن	1867	1868	المجموع	الأماكن	1867	1868	المجموع
موزايا	264	93	357	زرالدة	59	5	64
واد العلايق	165	59	224	تيازة	46	12	58
الحجوط	114	110	224	تقشون	37	49	86
اولاد يعيش	32	16	48	دويرة	247	152	399
سيدي موسى	44	35	79	الشرافة	40	13	53
حمر العين	37	12	49	محالة	30	00	30
البليدة	342	210	552	المجموع	459	231	690
المجموع	998	535	1 533				

Source : Djillali Sari. Le désastre démographique, SNED, Alger, 1982, pp18-30

ومن هنا نلاحظ أن التسجيل كان جد ضعيفا رغم كبر الخسائر كما قلنا.

أما المرحلة الثانية من النمو السكاني في الجزائر التي تعرف بمرحلة النمو البطيء امتدت من 1886 إلى 1921 أين انتقل عدد السكان من 3 287 000 نسمة إلى 4 923 000 سنة 1921 ونشير هنا أن الإدارة الفرنسية اختلفت فيها الطرق المتبعة لتقدير عدد السكان الجزائريين. ذلك أنه بين سنتي 1830 - 1880 كان الإحصاء يعتمد على معرفة عدد المساكن في تقدير عدد السكان، وكثيرا ما كانت تعتمد الحكومة الفرنسية في إحصاءاتها على قائد العشور. ومنه - فنتحفظ بذكر الأرقام السابقة - لأن قائد العشور كان يكتفي بالعدد الذي يدلي به رب الأسرة وفي كثير من الأحيان يكون هذا العدد

بعيدا عن الحقيقة خوفا من الضرائب أو الحسد، كذلك لأن الاستيلاء على الجزائر لم يتم مرة واحدة بل عبر فترات زمنية متباعدة فمنطقة القبائل سنة 1857، ورقلة والصحراء سنة 1872، وادي ميزاب سنة 1883، المنية سنة 1891، القار سنة 1905⁽¹⁾ وبالتالي فتلك التقديرات السكانية لم تكن تمس وتشمل كل السكان الجزائريين.

إن مطلع القرن العشرين كان مختلفا عما كان عليه السكان في القرن السابق حيث وصل عدد سكان الجزائر كما قلنا 4 ملايين نسمة وذلك بعدما سيطرت فرنسا على معظم القطر الوطني، وهذه الزيادة السكانية لا تعني التحسن في أوضاعهم المعيشية، بل ظلت معدلات الوفيات ما بين 35 - 40% بسبب الأمراض والمجاعات والحرب... الخ ففي 1904 ارتفع معدل الوفيات نتيجة انتشار مرض حمى المستنقعات أو الملاريا Paludisme في صفوف الأوروبيين والجزائريين على السواء.⁽²⁾ كذلك توفي خلال الحرب العالمية الأولى 1914 - 1917 حوالي 25 000 جزائري، هذه الخسارة نتجت عنها مشكلتان أولهما ضياع فئة اليد العاملة الجزائرية والثانية موت الرجال في الفئة التي تعرف نسبة كبيرة من المتزوجين 20 - 40 سنة وبالتالي انخفض مستوى الإنجاب في هذه الفترة كالآتي:

125 000 ولادة سنة 1913، 111 000 ولادة سنة 1914، 97 000 سنة 1915، 105 000 سنة 1916، 107 000 ولادة سنة 1917 و102 000 ولادة سنة 1919⁽³⁾، هذه الوضعية أدت إلى زيادة سكانية بطيئة، وبالتالي تميز المجتمع الجزائري آنذاك بالنمط الديموغرافي الطبيعي في طوره الابتدائي من الدورة الديموغرافية أي ارتفاع كلا المعدلين الولادات والوفيات.

(1) محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص. 68

(2) Dominique Tabutin. Op.cit, P. 13

(3) Yves Lacoste, et autres. l'Algérie passé et présent, éd sociales, Paris, 1960, P. 436

جدول رقم 4: تطور معدل الولادات والوفيات وكذا معدل النمو الديموغرافي بالجزائر من سنة 1900 – 1960.

الفترة	معدل الولادات ‰	معدل الوفيات ‰	معدل الزيادة الطبيعية ‰
1901 – 1905	37,8	32,8	5,0
1906 – 1910	35,5	30,5	5,0
1911 – 1915	35,3	27,4	7,9
1916 – 1920	34,9	31,4	3,7
1921 – 1925	37,2	29,4	7,8
1926 – 1930	42,3	26,6	15,7
1931 – 1935	43,4	25,3	18,1
1936 – 1940	42,1	25,1	17,0
1941 – 1945	42,9	43,1	0,2 -
1946 – 1950	42,2	32,2	10
1951 – 1955	47,4	20,6	26,8
1956 – 1960	45,6	-	-

Source: Groupe Interministériel. Maîtrise de la croissance démographique Bilan, Alger, 1984, p9.

من الجدول نلاحظ أن معدل الولادات بلغ ذروته ما بين سنتي 1951-1955 حيث وصل 47,4‰ وهذا يعود لارتفاع معدل الزواج وكذا انخفاض سن المرأة والرجل على السواء عند أول زواج حيث انخفض المعدل من 20,8 سنة للإناث و25,8 سنة للذكور سنة 1948 إلى

19,6 سنة للإناث و25,2 سنة للذكور سنة 1954⁽¹⁾ وكذا إلى الانعدام الكلي لاستعمال وسائل منع الحمل الحديثة . وكذا إلى ارتفاع عدد النساء المتزوجات حيث بلغ عددهن في تعداد 1954 462 587 امرأة.⁽²⁾

أما فيما يخص معدل الوفيات فقد بلغ ذروته ما بين 1941 - 1945 أين وصل إلى 43,1‰ هذا ما يفسر الأوضاع التي سادت تلك الفترة، فالحرب العالمية الثانية قضت من جهة على العديد من الجزائريين الذين جندوا في صفوف الجيش الفرنسي ومن جهة أخرى حوادث 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها 45 ألف شهيد، خاصة في منطقة قالمة، سطيف وخراطة أي 4/1 الوفيات السنوية التي سجلتها إحصاءات تلك السنة⁽¹⁾ وبالإضافة إلى ذلك نجد استمرار سوء الأوضاع المعيشية للمواطنين والتي انعكست على صحتهم فارتفعت معدلات الوفيات خلال ثلثي القرن الماضي خاصة مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1921 والحرب التحريرية التي راح ضحيتها حوالي مليون ونصف مليون شهيد.

و أما عن معدل النمو الطبيعي فقد ظل هو الآخر منخفضا إلى غاية سنة 1925 وهذا لارتفاع معدلي- الولادات والوفيات - إلا أنه بعدها شرع في الارتفاع إلى غاية 1940 ليبلغ أقصاه ما بين سنتي 1931 - 1935 حين قدر بـ 18,1‰ وهذا لارتفاع معدل الولادات والانخفاض النسبي لمعدل الوفيات ثم بعدها سجل نسبة سالبة. حيث بلغت -2,0‰ ما بين سنتي 1941 - 1945 وذلك لارتفاع معدل الوفيات عن معدل الولادات حيث بلغ 43,1‰ مقابل 42,9‰. أما من الناحية العددية للسكان فلقد تم التضاعف الثاني في عدد السكان الجزائريين خلال القرن الماضي في مدة تجاوزت الخمسين سنة إذ انتقل من 4 089 000 نسمة سنة 1901 إلى 8 745 000 نسمة سنة 1954. كما يبينه الجدول التالي:

(1) R. Brahimi, Z. Ouadah. "La nuptialité en Algérie à travers l'état matrimonial", in collections statistiques, N°50, ONS, Alger, SD, P. 28

(2) Ali Kouaouci. Famille femme et contraception, CENEAP, FNUAP, Alger, 1992, P. 19

(1) IBID, P.26

جدول رقم 5: تطور عدد السكان الجزائريين ما بين 1901 – 1954.

سنة التقدير	عدد السكان	سنة التقدير	عدد السكان
1901	4 089 000	1931	5 588 000
1911	4 741 000	1936	6 201 000
1921	4 923 000	1948	7 460 000
1926	5 151 000	1954	8 745 000

Source : Groupe Interministériel. Maîtrise de la croissance démographique
Bilan, Alger, 1984, p10

إن هذا التباطؤ في الزيادة السكانية هو نتيجة حركة الوفيات القوية التي نتجت عن سوء التغذية، الأوبئة، المجاعات إلى جانب الثورات والانتفاضات حيث تعرضت القرى والأحياء السكنية إلى تخريب شبه كلي فتحطمت بذلك البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، وكذا القتل الجماعي المنظم من طرف السلطات الفرنسية وتواصل اتباعها لسياسة التهجير ونهب الأراضي الخصبة. فلقد بلغت المساحة المستولى عليها في 1954 حوالي 3 028 000 هكتار بعدما كانت 1 912 000 هكتار سنة 1900 مما أدى إلى انخفاض المنتج الزراعي بنسبة 20% ما بين 1880 – 1950⁽¹⁾، ولهذا السبب ازدادت البطالة عند الريفيين فهاجر حوالي 500 000 إلى مليون فرد عام 1950 إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل⁽²⁾ نتيجة ضعف المنتج الزراعي في المساحة الفقيرة المتروكة لهم من طرف الفرنسيين.

(1) Benjamin Stora. Op.cit, P. 48

(2) Bernard Droz. Op.cit, P. 44

جدول رقم 6: وضعية العامل الجزائري في الزراعة ما بين 1930 إلى 1954.

1954	1948	1938	1930	وضعية العامل
494 500	537 800	549 395	617 544	مالك للأرض
60 400	132 900	713 000	630 600	مزارع
-	-	55 600	50 771	خماس
1 088 000	448 100	462 467	428 032	عامل دائم
357 500	448 100	46 247	428 032	عامل يومي
77 100	35 800	-	-	عامل موسمي

Source: Benjamin Stora. Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, La découverte, Paris, 1991, P49

نلاحظ من الجدول تناقص عدد الفلاحين المالكين للأراضي في حين تزايد عدد الفلاحين العاملين الدائمين في أراضي الكلون، مما ترتب عنه تدني المستوى المعيشي للفلاح وعائلته فانتقلوا إلى العواصم حيث ضمت كل من وهران، الجزائر وقسنطينة 13% من السكان الجزائريين في سنة 1950، والجزائر العاصمة فقط انتقل بها عدد السكان من 4 800 ساكن سنة 1939 إلى 125 000 ساكن سنة 1953 (3) وكانت القصبة لوحدها تضم 70 000 ساكن.

(3) Benjamin Stora. Opcit, P. 102

جدول رقم 7: تطور عدد السكان الحضريين والريفيين ما بين 1886 – 1954.

السنة	عدد السكان		
	الحضريين	الريفيين	المجموع
1886	523 441	3 228 606	3 752 037
1906	783 090	3 937 884	4 720 974
1926	1 100 143	4 344 218	5 444 361
1931	1 147 731	4440269	5 588 000
1936	1 431 513	5 078 125	6 509 638
1948	1 838 152	5 948 939	7 787 091
1954	2 157 935	6 456 766	8 614 701

Source: ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 1998", in collections statistiques, N°80, Alger, SD, p. 11

بما أن أغلب الفلاحين، للأسباب المذكورة آنفا، هاجروا إلى العواصم فمنهم من اشتغل عند الأوروبيين في المنازل أو في المزارع ومنهم من اشتغل في الإدارة فتعداد 1854 بين أنه من بين 65 120 عامل في الإدارة والتجارة الأوروبية كان من بينهم 15 190 جزائرياً، كما تبين من هذا التعداد وجود 200 000 بطلال⁽¹⁾ – باستثناء البطالين في البيوت القزديرية – .

فالجزائر عام 1954 كان سكانها حوالي 8 614 701 نسمة. وكان العائد السنوي للفرد الواحد لا يتجاوز 20 000 فرنك فرنسي قديم، أغلبيتهم فلاحون وأميون حيث بلغت نسبة التمدرس 10%⁽²⁾ آنذاك. فمن بين 465 000 تلميذ كان مقيدا بالمدارس سنة 1955 سجل فقط

(1) IBID, P. 104

(2) جفلول عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث، تر فيصل عباس، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة غير مذكورة، ص. 220.

322 000 جزائري، أما عن الطلبة المسلمين الجزائريين المسجلين بجامعة الجزائر سنة 1959 فكان عددهم جد محتشم 814 طالب من مجموع 6 553 منهم 113 طالبة.⁽³⁾

رغم كل هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كما رأينا إلا أن الأزواج الجزائريين واصلوا الإنجاب كبرهان عن كيانهم وانتمائهم الجزائري. هذا ما فسر ارتفاع معدل الولادات إلى أكثر من 40‰ رغم التجنيد الإجباري في كلتا الحربين العالميتين I وII، وكذا هجرة الجزائريين إلى فرنسا لسد النقص المتواجد في مصانعها خاصة في سنة 1949. حيث قدمت للشباب الجزائري عدة حوافز مالية لمن يريد أن يهاجر ويكتسب الجنسية الفرنسية.

إلا أن هذا الارتفاع في معدل الولادات قابله هو الآخر ارتفاع في معدل وفيات الأطفال الرضع والطفولة وهذا لانخفاض المستوى المعيشي والصحي للأسر، حيث بلغ أقصاه مع بداية القرن الماضي ليصل 115‰ ما بين 1901 – 1904 ثم انخفض تدريجيا ليعود للارتفاع في فترة الحرب التحريرية حيث وصل ما بين 1955 – 1959 إلى حوالي 103‰.

جدول رقم 8: تطور عدد الولادات، الوفيات ووفيات الأطفال الرضع ومعدلهم ما بين 1901 – 1959.

الفترة	عدد الولادات الحية	عدد الوفيات	عدد وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال الرضع	المعدل المصحح للوفيات المزیفة ♦
1901 – 1904	124 400	92 400	14 300	115	124
1905 – 1909	123 600	94 000	13 300	108	116
1910 – 1914	129 800	87 100	11 700	90	98
1915 – 1919	110 200	106 500	-	-	-
1920 – 1924	118 500	101 000	11 200	95	104
1925 – 1929	149 700	96 200	13 400	90	96
1930 – 1934	191 000	95 800	16 700	87	94

(3) Abdelhani Guend. Op.cit, P. 7

الفترة	عدد الولادات الحية	عدد الوفيات	عدد وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال الرضع	المعدل المصحح للوفيات المزيفة ❖
1935 - 1939	216 100	104 400	18 300	85	89
1940 - 1944	295 400	172 300	27 800	94	97
1945 - 1949	308 800	180 500	30 700	99	105
1950 - 1954	335 400	111 200	28 700	86	92
1955 - 1959	332 300	121 500	34 200	103	112

المعدل المصحح للوفيات المزيفة هو عبارة عن معدل يحسب لاستخراج نسبة الولادات الحية والتي سجلت كمولادات ميتة.

Source: Dominique Tabutin. Mortalité infantile et juvénile en Algérie, travaux et documents cahier, N°77, PUF, Paris, 1976, pp. 10 - 23

إن هذا الارتفاع في عدد الوفيات راجع إلى تدهور الأوضاع الصحية، حيث كانت تقتصر الخدمات الصحية على تلبية احتياجات المعمرين، إذ كانت المستشفيات متواجدة في أماكن تركزهم، أما التمريض فكان مؤمنا من طرف قسم الخدمات الاجتماعية للجيش الفرنسي في المناطق الخاضعة للمراقبة، بينما كان الجزائريون يلبون حاجاتهم الطبية عن طريق الطب التقليدي في الغالب.

وعن الموارد البشرية للقطاع الصحي فكانت هي الأخرى ناقصة حيث سجل في سنة 1962 طبيب لكل 16 600 ساكن وممرض لكل 40 000 ساكن. أما المنشآت القاعدية فقد كانت تحتوي على 156 مؤسسة صحية منها 143 مستشفى خاص بالأمراض الصدرية، مستشفين للأمراض العقلية، مركز واحد لمكافحة مرض السرطان، 13 عيادة للتوليد، 188 مركز للعلاج، 130 مستوصف ومركز واحد لمكافحة السل.⁽¹⁾

(2) Mustapha Khiati. Quelle santé pour les algériens ?, Maghreb relation, Alger, 1990, P. 4

و قبل هذا التاريخ وبالذات في 1954.12.31 أحصت الإدارة الفرنسية طاقمها وهيكلها الطبي وكانت نتائجه 1646 طبيب، 678 قابلة، 484 طبيب أسنان، 654 صيدلي، 12 مستشفى عسكري، 118 مستشفى عمومي، 16 مستشفى خاص، 26 مستوصف لعلاج مرض السل، 20 مركز لعلاج التراكوما، 120 مركزا لعلاج مرض الزهري⁽²⁾.

فهذه الإحصائيات تبين لنا قلة الموارد البشرية والمادية للجهاز الصحي بالجزائر في النصف الأول من القرن الماضي، مما انعكس سلبا على صحة التوريين والأهالي خاصة.

فارتفعت نسبة الإصابة بالأمراض في أوساط المعمرين والأهالي، إذ بلغ مثلا عدد المصابين بمرض السل La Tuberculose في مدينة الجزائر ما بين 1913 – 1925، 90 مسلم لكل 10 000 ساكن وفي أوساط المعمرين 21 أوروبي لكل 10 000 ساكن⁽³⁾.

من كل ما سبق ذكره نستنتج أن المسار الديمغرافي المتذبذب في الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي كانت أسبابه واضحة فسياسة الاستعمار شجعت الأهالي بطريقة غير مباشرة على زيادة الإنجاب إلا أن هذه الزيادة لم تر النور في الواقع لارتفاع معدلات الوفيات باختلافها، بسبب تدني الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان.

قائمة المراجع:

- 1- جفلول عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث، تر فيصل عباس، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة غير مذكورة
- 2- السويدي محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

3- Mohamed. L'histoire de la santé en Algérie, OPU, Alger, SD. . Amir

4-Brahimi Rabah. "Démographie, projections de population 1990 – 2010", in Collections Statistiques, N°50, Alger, SD.

(3) Mohamed Amir. Op.cit, PP. 78 – 79

(4) IBID, P. 89

- 5-Brahimi R., Ouadah Z.. "La nuptialité en Algérie à travers l'état matrimonial", in collections statistiques, N°50, ONS, Alger, SD.
- 6- Chambre de commerce. Statistiques générales de l'Algérie, imprimerie nationale, Paris, 1988.
- 7 - Guend Abdelhani. La population de l'Algérie, évolution passée et perspectives d'avenir, OPU, Alger, 1994.
- 8- Groupe Interministériel. Maîtrise de la croissance démographique Bilan, Alger, 1984.
- 9- Kouaouci Ali. Famille femme et contraception, CENEAP, FNUAP, Alger, 1992.
- 10- Khiati Mustapha. Quelle santé pour les algériens ?, Maghreb relation, Alger, 1990.
- 11-Lacoste Yves, et autres. L'Algérie passé et présent, éd sociales, Paris, 1960.
- 12- ONS. Collection statistique, N°18, Alger, Mars 1988.
- 13- ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 1998", in collections statistiques, N°80, Alger, SD.
- 14- Stora Benjamin. Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, La Découverte, Paris, 1991.
- 15- Sari Djillali. Le désastre démographique, SNED, Alger, 1982.
- 16- Tabutin Dominique. Mortalité infantile et juvénile en Algérie, travaux et documents cahier, N°77, PUF, Paris, 1976.
- 17- Le temps de l'Algérie Française, in l'histoire, N°140, Société d'édition Scientifique, Paris, janvier 1991.